تركيا تريد اعتذاراً إسرائيلياً .. وإسرائيل ترفض

وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يتحدث في مؤتمر صحفي باسطنبول يوم 22 يونيو 2010.

أنقرة/14أكتوبر/رويترز:
أكد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن تركيا ستقطع علاقاتها مع إسرائيل ما لم تتلق اعتذارا عن هجوم إسرائيلي على سفينة مساعدات تركية كانت متجهة إلى قطاع غزة لكن إسرائيل أشارت يوم أمس الاثنين إلى أنها ليس لديها أي نية للاعتذار.

وهذه أول مرة منذ بدء الأزمة تهدد فيها تركيا صراحة بقطع العلاقات مع إسرائيل وكانت تكتفي من قبل بالتصريح بأنها تعيد النظر في العلاقات.

وجاءت التصريحات المتبادلة بخصوص العلاقات بعد أن أجرى الجانبان محادثات الأسبوع الماضي لتسوية الخلاف لكن كلا منهما تشدد في موقفه فيما يبدو.

من جهة أخرى أوضح داود أوغلو في تصريحات لصحيفة « حريت » نشرتها امس الاثنين أن أمام إسرائيل ثلاثة خيارات: اما أن تعتذر واما أن تقبل نتائج لجنة دولية تحقق في الهجوم واما تقطع تركيا العلاقات.

وكانت تركيا قد أكدت مرارا أنها تريد من إسرائيل أن تعتذر عن الهجوم الذي وقع يوم 31 مايو وتدفع تعويضات وتوافق على أن تجري الأمم المتحدة تحقيقا في الحادث وترفع الحصار عن قطاع غزة.

إلى ذلك أكد وزير الخارجية الاسرائيلي أفيجدور ليبرمان أن إسرائيل ليس لديها نية للاعتذار.

وقال ليبرمان للصحفيين خلال زيارة للاتفيا « ليس لدينا أي نية للاعتذار. نعتقد أن العكس هو الصحيح».

وكان داود أوغلو قد التقى بوزير التجارة والصناعة الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر الأسبوع الماضي في بروكسل في مسعى لإصلاح العلاقات. في حين قالت تركيا آنذاك إنها أبلغت إسرائيل بمطالبها.

لكن داود أوغلو أفاد في تصريحاته لصحيفة حريت أن الرسائل التي تم نقلها إلى بن اليعازر للحكومة الإسرائيلية قد وصلت ولن ننتظر ردا إلى الأبد.

وأردف: « سيكون كافيا أن ترى لجنتهم (التي تجري التحقيق) أن الهجوم كان ظالما وأن يعتذروا تماشيا مع قرار اللجنة.. لكن علينا أن نرى القرار أولا.»

وقد قتل تسعة نشطاء أتراك مناصرين للفلسطينيين عندما اقتحمت قوات كوماندوس إسرائيلية السفينة (مرمرة) التي ترفع علم تركيا يوم 31 مايو في إطارعملية لمنع قافلة مساعدات من الوصول إلى قطاع غزة المحاصر.

وسحبت تركيا سفيرها من إسرائيل بعد الحادث وألغت مناورات عسكرية مشتركة ومنعت الطائرات العسكرية الإسرائيلية من دخول مجالها الجوي.

وتريد الولايات المتحدة من إسرائيل وتركيا تسوية النزاع بينهما وإعادة العلاقة الودية التي كانت مفيدة لسياستها في الشرق الأوسط. ويلتقي الرئيس الأمريكي باراك أوباما برئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو في واشنطن اليوم الثلاثاء.

لكن إسرائيل أكدت أن جنود الكوماندوس لم يفتحوا النار إلا بعد تعرض مجموعة منهم للهجوم على أيدي نشطاء مسلحين بالعصي والسكاكين على ظهر السفينة.

من جهة ثانية أشارت إسرائيل إلى أن حصار غزة ضروري لمنع وصول أسلحة إلى حركة حماس.

وعلى الصعيد نفسه أوضح ليبرمان أن إسرائيل لديها بواعث قلق بشأن سياسة تركيا الخارجية بما في ذلك اعتراضها عند التصويت في مجلس الأمن على قرار فرض عقوبات جديدة على إيران.

وكانت تركيا والبرازيل الدولتين الوحيدتين في مجلس الأمن اللتين صوتتا ضد القرار.

وأضاف ليبرمان: « نحن نرى بعض التغييرات الكبيرة حقا في سياستهم. لكنه حقهم وقرارهم».

رفسنجاني: (الحرس) ينهج طريق صدام في الدكتاتورية

الحرس الثوري في إيران يتأهب لمواجهة (ثورة البنزين)

وزير النفط الإيراني مسعود ميرقازمي

طهران/ متابعات:
أعلن قائد عمليات «خاتم الأنبياء للبناء» للحرس الثوري العميد رستم قاسمي أن الحرس الثوري أنشأ شركات لتزويد إيران بالبنزين المطلوب لمواجهة عقوبات جديدة تطال قطاع المحروقات في إيران.

ويبدو أن قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما إصدار قانون جديد لفرض عقوبات مشددة على إيران، واجهته طهران، بإدخال الحرس الثوري إلى ساحة المنازلة الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى لمواجهة «ثورة البنزين» على حد ما تفيد التقارير من داخل الحرس الثوري.

وتزيد العقوبات الجديدة من القيود على واردات إيران من البنزين بالإضافة إلى فرض عقوبات على مؤسسات مالية دولية تتعامل مع إيران، وهي الأشد ضد إيران التي قامت بخطوة لافتة بالإعلان أن الحرس الثوري سيتولى مهام تزويد إيران بالبنزين عبر تأسيسه شركات جديدة أعلن عنها العميد رستم قاسمي.

وأفادت تقارير سرية أن الحرس الثوري وضع خطة لمواجهة أي احتجاجات داخلية جديدة رأى أنها قد تندلع في حال إخفاقه في مواجهة تحديات النقص الحاد في البنزين بسبب العقوبات الأمريكية والدولية.

وكانت مشاركة الحرس الثوري في مشروعات كبيرة داخل قطاعي النفط والاتصالات، وفي قمع الاحتجاجات على نتائج الانتخابات، والدخول في السياسة بقوة، أثارت انتقادات واسعة من رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني، الذي وصف تدخل الحرس الثوري في اقتصاد البلاد بالخطير وبأن الحرس الثوري يتجه نحو «ديكتاتورية» الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

وأبدى رفسنجاني انزعاجه من قرار محكمة في طهران تبرئة مدير وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية المؤيد للرئيس أحمدي نجاد من تهمة الإساءة له، بعد هجوم عنيف عليه من الوكالة.

من جانب آخر يواصل زعماء الإصلاح تحديهم للسلطات بإجراء لقاءات مع المعتقلين المفرج عنهم بكفالة، وبالدعوة إلى إحياء ذكرى اقتحام الحي الجامعي من قبل قوات «الباسيج» هذا الأسبوع.

طموحات الهند النووية تتعارض مع طموحات الصين

صاروخ هندي في عرض عسكري

سنغافورة/ 14أكتوبر/ رويترز:
كان الهدف من معاهدة نووية مدنية وقعت عام 2008م بين الولايات المتحدة والهند رفع حظر استمر 34 عاما على التجارة النووية على الرغم من امتلاك نيودلهي برنامج تسلح منذ فترة طويلة في خطوة ينظر إليها على أنها تعزيز للبرنامج الهندي كثقل مضاد للصين.

كما هدفت أيضاً إلى فتح سوق الصناعة النووية المتعطش للطاقة بالبلاد وتقدر حجمها بنحو 150 مليار دولار في وقت تشهد فيه الطاقة النووية نهضة جديدة على مستوى العالم كبديل أقل تلويثا للبيئة للوقود الاحفوري.

لكن الصين وباكستان تهددان بتعطيل الطموحات النووية الهندية من خلال رفع مستوى التعاون بينهما وهو احتمال أثار شكوكا دولية وأحيا مخاوف بشأن المنطق وراء جعل الهند حالة استثنائية.

ويعد تجدد خطر الانتشار النووي في واحدة من أكثر مناطق العالم اضطراباً أحدث عقبة في طريق شركات من بينها جي.اي هيتاتشي ومقرها الولايات المتحدة ووستنجهاوس اليكتريك التابعة لتوشيبا كورب اليابانية تحاول دخول قطاع الطاقة النووية الهندي.

وأوضح تاكاهيسا اوكوياما المتحدث باسم شركة (جابان ستيل ووركس) التي ستلعب دورا رئيسيا في بناء المفاعلات النووية أننا نود توفير مواد جيدة لكننا لا نستطيع التفكير في هذا ما لم يتسن ضمان الاستخدام السلمي (للطاقة النووية).

وأضاف اوكوياما: « إذا أبرم الاتفاق فان نطاق توفير موادنا الجيدة سيتسع. و(الهند) سوق جذابة»، مشيرا إلى محادثات بدأتها حكومتا اليابان والهند أواخر الشهر الماضي لبحث إمكانية التجارة النووية.

وتتعامل اليابان -وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تعرضت للهجوم النووي- بحساسية مع اي تعاملات مع دول تمتلك أسلحة نووية.

ورفضت الهند وباكستان توقيع معاهدة حظر الانتشار النووي التي تحظر التجارة النووية مع الدول التي طورت أسلحة. وكونت كل من الدولتين ترسانة نووية متواضعة ويعتقد أن الهند تملك نحو 100 رأس حربي فيما تملك باكستان ما بين 70 و80 رأسا وفقا لما ذكرته رابطة مراقبة الأسلحة التي تتخذ من واشنطن مقرا لها.

لكن في حين أخرجت واشنطن الهند من عزلتها النووية باتفاق ثنائي ثم أجبرت مجموعة الموردين النوويين التي تتألف من 46 دولة أن تحذو حذوها فإنها رفضت طلب باكستان الحصول على نفس الامتيازات.

وتقدم الصين الآن عرضا لبناء مفاعلين في مجمع تشاشما بباكستان وهي خطوة قائمة على منطق مفاده أنه اذا كان بوسع الولايات المتحدة توفير اتفاق للهند فانه يجب السماح للصين بأن تفعل نفس الشيء مع باكستان.

إلى ذلك قال براد جلوسرمان المدير التنفيذي لمركز منتدى المحيط الهادي للدراسات الإستراتيجية والدولية: « كلنا كنا نعلم آنذاك أن اتفاقا مثل ذلك الذي بين الهند والولايات المتحدة ستكون له عواقب على نظام حظر الانتشار وهذا هو ما تراه الان».

وأضاف: « الاتفاق بين الهند والولايات المتحدة كان سيئا وهو مثال مزعج غير أنه بالنسبة لمن يروجون للانتشار برر رغبة واشنطن في تحسين العلاقات مع الهند».

وفي إطار الاتفاق غير المسبوق تسنى للهند الحصول على التكنولوجيا والوقود النووي الأمريكيين بعد أن حرمت منهما منذ أجرت أول تفجير نووي عام 1974م. وفي المقابل وافقت على خضوع بعض منشآتها النووية لعمليات تفتيش دولية.

وفي حين أن 14 من مفاعلات الهند البالغ عددها 22 فضلا عن المحطات الجديدة التي تقام لتوليد الطاقة ستفتح أبوابها أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستعفى المنشآت العسكرية ومخزونات الوقود النووي التي أنتجتها الهند حتى الآن من عمليات التفتيش أو الضمانات.

من جهة أخرى أشار خبراء إلى أن الهند تستطيع في واقع الأمر التمتع بالامتيازات التي يتمتع بها أعضاء معاهدة حظر الانتشار النووي دون قبول الشروط المرتبطة بها وأبرزها التنازل عن الأسلحة النووية.

وأكد داريل جي. كيمبال المدير التنفيذي لرابطة مراقبة الأسلحة وهي مؤسسة بحثية مقرها واشنطن أن الاتفاق بين الهند والولايات المتحدة والمساعدة النووية الصينية لباكستان يعينان الخصمين على توسيع نطاق برنامجيهما التسلحيين من خلال توفير الوقود الضروري.

وأضاف: « التجارة النووية مع أي من الدولتين ستسهم بشكل غير مباشر في برنامجيهما التسلحيين من خلال توفير احتياطيات اليورانيوم المحلية لإنتاج اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم لأغراض تسليحيه».

ويعتقد أن الهند تستخدم البلوتونيوم في أسلحتها بينما يعتقد أن باكستان سلكت طريق اليورانيوم.

في غضون ذلك دعا كيمبال إلى مسعى فردي جديد من قبل الأعضاء لوقف التجارة النووية مع الهند حتى إذا تم إجبار مجموعة الموردين النوويين على إعطاء موافقتها.

وفي حين دعمت روسيا وفرنسا وبريطانيا بقوة تقديم مساعدات نووية للهند فان عدة دول مثل النمسا ونيوزيلندا وايرلندا احتجت على هذه المعاملة الخاصة.

وأوضح كيمبال انه على الرغم من إعفاء مجموعة الموردين النوويين للهند عام 2008 فان على دول مثل استراليا واليابان مقاومة الضغوط التجارية والسياسية للانخراط في تجارة نووية مع الهند، مضيفاً أنه يجب إلزام الهند بتوقيع معاهدة لحظر التجارب النووية فضلا عن وقف انتاج المواد الانشطارية.

ومن المرجح أن تتجاهل المؤسسة الأمنية الهندية هذه النوعية من الحديث لكنها قد ترجيء دخول لاعبين أجانب إلى السوق الهندية المثقلة بخلاف حول تشريع بشأن المسؤولية النووية تصر الشركات الأمريكية على تمريره في البرلمان الهندي ليوفر لها حصانة من الدعاوى القضائية التي يرفعها طرف ثالث.

من جهة ثانية أفاد رامتانو مايترا المحلل النووي المستقل المقيم في الولايات المتحدة أن التجارة بين الولايات المتحدة والهند المرتبطة بالمفاعلات النووية على المدى الطويل احتمال مؤكد اما على المدى القصير ليست كذلك.

الصين تدين أمريكياً بسرقة أسرار الدولة

بكين/ 14أكتوبر/ رويترز:
أعلنت السفارة الأمريكية في بكين يوم أمس الاثنين أن السلطات الصينية أصدرت حكما بالسجن ثماني سنوات على جيولوجي أمريكي أدين بتهم سرقة أسرار الدولة عقب توسطه في صفقة لبيع قاعدة بيانات نفطية وذلك بعد احتجازه منذ أكثر من عامين ونصف العام.

واحتجزت السلطات الصينية عام 2007م الجيولوجي شيو فينج (44 عاما) وهو مواطن أمريكي ولد في الصين بعد أن توسط لبيع قاعدة بيانات نفطية للشركة التي كان يعمل بها في ذلك الوقت وهي شركة (أي.اتش.اس) انيرجي الاستشارية التي تعرف الآن باسم شركة (أي. اتش. اس).

في غضون ذلك أوضحت مؤسسة ديوهوا التي تدافع عن حقوق السجناء في الصين والولايات المتحدة أن شيو أدين بمحاولة الحصول على أسرار الدولة والاتجار فيها بعد مرور عام على انتهاء محاكمته.

وذكرت أن قاعدة البيانات صنفت فقط على أنها من أسرار الدولة بعد بيعها.

إلى ذلك قال ريتشارد بوانجان المتحدث باسم السفارة الأمريكية في بكين «نحن مستاؤون من الحكم بالسجن ثماني سنوات على الدكتور شيو وتغريمه 200 ألف يوان (29540 دولارا).

وسلطت الأضواء على قوانين أسرار الدولة الغامضة في الصين العام الماضي حين احتجز المواطن الاسترالي ستيرن هو وثلاثة من زملائه في شركة التعدين العملاقة ريو تينتو بتهمة سرقة أسرار الدولة خلال مفاوضات متوترة على خام الحديد.

وأدين الأربعة في وقت لاحق بتهم أقل منها تلقي رشا وسرقة أسرار تجارية. ولم يكشف الحكم على اثنين من كبار المسؤولين الصينيين في صناعة الصلب اتهما بتسريب الاسرار رغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر على إدانتهما في محاكمة مغلقة بشنغهاي.

ولم تظهر قضية شيو إلى العلن إلا بعد عامين من احتجازه.

من جهة أخرى أشار جيرومي كوهين وهو خبير قانوني يقدم المشورة لأسرة شيو أنه خلال فترة احتجازه عذب بالحرق بالسجائر.

وكان كوهين وهو أستاذ بكلية الحقوق بجامعة نيويورك قد كتب في رسالة بالبريد الالكتروني «من الواضح أن العقوبة مشددة للغاية خاصة وان الأدلة واهية لدرجة أن الادعاء اضطر إلى إعادتها مرتين إلى الشرطة. كما أعادت المحكمة القضية الى الادعاء مرتين ثم استغرق الأمر منها عاما تقريبا حتى تتوصل إلى قرار».

جنود عراقيون ومقاتلون أكراد يشتبكون في الشمال المضطرب

جنود عراقيون/ ارشيف

بغداد/ 14أكتوبر/ رويترز:
أوضح مسؤولون عراقيون أمس الاثنين أن جنودا عراقيين ومقاتلين من قوات البشمركة اشتبكوا بالأيدي وتبادلوا إطلاق الأعيرة النارية على امتداد خط المواجهة المضطرب بين الأقلية الكردية والغالبية العربية في العراق.

وقعت هذه المواجهة في قره تبه بمحافظة ديالى يوم أمس الأول الأحد بينما كان نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن يجري محادثات مع زعماء عراقيين في بغداد مما يذكر بالنقاط المشتعلة التي مازال يتعين على العراق حلها فيما تستعد القوات الأمريكية للانسحاب.

ويخشى قادة عسكريون أمريكيون من أن النزاعات المستمرة منذ فترة طويلة بين الأكراد والعرب العراقيين بشأن الأرض والنفط والسلطة يمكن أن تؤدي إلى الصراع الرئيسي التالي في العراق مع انحسار أعمال العنف الطائفية التي أطلقها الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام 2003م .

في غضون ذلك أكد مسؤولون أن زعماء محليين وقادة أمريكيين تدخلوا في قره تبه وان الهدوء عاد. ولم يسقط قتلى.

والروايات التي تتعلق بالاشتباكات بالأيدي وتبادل إطلاق الأعيرة النارية التي رواها عراقيون متناقضة ولم يتوفر تعقيب لدى الجيش الأمريكي.

إلى ذلك أشار مسؤول شرطة في البلدة إلى أن الحادث بدأ عندما أوقفت قوة من البشمركة الكردية عربة في وضع «استفزازي» في سوق وعرقلت حركة المرور.

وأمرت قائد دورية تابعة للجيش العراقي المقاتلين الأكراد بالتحرك لكن أفراد البشمركة رفضوا ذلك. ثم بدأ الجانبان تبادل الاهانات إلى أن تفجرت مشاجرة بينهم.

وأوضح قائد الدورية « العربة الكردية تحركت بعيدا ويبدو أنها ذهبت لجلب مساعدة. وعندما عادوا في وقت لاحق اندلعت الاشتباكات».

وأضاف: « كان أفراد البشمركة الأكراد هم الذين بدأوا بإطلاق النار على قوة الجيش العراقية وأصابوا جنديين عراقيين بجروح، مشيراً إلى أن احد أفراد البشمركة الأكراد أصيب أيضا.

من جانبه أشار مسؤول في مركز عمليات ديالى إلى أن التقرير الرسمي عن الحادث ذكر أن الاشتباكات بدأت عندما اصطدمت عربة تابعة للجيش العراقي بعربة همفي تابعة للبشمركة وسيارة أخرى.

وأكد المسؤول أن معركة بالأعيرة النارية نشبت بين جنود عراقيين والشرطة الكردية.

وأصيب جندي وشرطي بجروح واندلعت معركة بالأيدي في وقت لاحق بين المقاتلين الأكراد وجنود عراقيين يشاركون في نقاط تفتيش بالمنطقة.

وأضاف المسؤول: « لم يكن هذا الأمر خطيرا. هؤلاء الجنود وأفراد البشمركة الذين يعملون في نقاط التفتيش صغار السن. ولا يمكنهم السيطرة على مشاعرهم».

وهناك رواية ثالثة ذكرها زعيم كردي محلي، موضحاً أن المقاتلين الأكراد ضربوا جنودا بدرجة شديدة حتى أن قائدهم أمر القوات باقتحام مقر القيادة المحلي للبشمركة.

وأفاد أن الجنود العراقيين أخذوا يطلقون النار. وأصيب أربعة منهم. ولم تتوفر له معلومات بشأن الإصابات في صفوف البشمركة.

وحاولت القوات الأمريكية تضييق الخلافات بين القوات الكردية وقوات الجيش العراقي في المناطق المتنازع عليها والتي يطالب الأكراد بها ضمن الجيب الشمالي شبه المستقل من خلال تنظيم نقاط تفتيش أمنية مشتركة من الأكراد والعراقيين.

ويعتقد الجيش الأمريكي انه من خلال العمل معا فانه يمكن للجانبين أن يثقا في بعضهما البعض. لكن التعاون ربما يختفي بعد أن تنسحب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011 .

ويزمع الجيش الأمريكي إنهاء العمليات القتالية في أغسطس قبل الانسحاب الكامل في العام القادم مع إعادة تركيز الرئيس الأمريكي باراك اوباما الجهود والموارد الأمريكية على الحرب في أفغانستان.